

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970-2012)

د. بربار نورالدين	د. بوغاري فاطمة الزهرة	د. لراي سفيان
أستاذ محاضر - ب-	أستاذة متعاقدة	أستاذ محاضر - ب-
جامعة البليدة 02 - الجزائر -	جامعة الشلف - الجزائر -	جامعة البليدة 02 - الجزائر -

الملخص:

يحظى الاستثمار الأجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي تسيل لعاب الدول النامية ومن بينها الجزائر على غرار كل الدول ، لكن يبقى على هذه الدول المحافظة على مبدأ الاحتياط والوقاية لما قد ينجم جراء هذه الاستثمارات من انعكاسات سلبية قد يكون من أبرز ملامحها الدافع من وراء توجه الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في القطاعات ذات العلاقة بالبيئة خارج حدود الدولة الأم.

وبالأخذ بالحسبان كل هذه الاعتبارات، يصبح من الواجب على الدول الجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر تصميم إطار تشريعي يضمن تعظيم الاستفادة من المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي توفرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتقييد الممارسات المرتبطة بالبيئة.

الكلمات الدالة: الاستثمار الأجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، الانفتاح الاقتصادي.

Abstract:

The foreign direct investment Receives advantages stimulating economic growth and supportive of sustainable development flowing saliva of the Developing countries , but remains on the conservative states on the principle of precaution and prevention, as may be caused by these investments from the negative repercussions it may be the most prominent features the motivation behind the approach companies multinational investment in the sectors related to the environment outside the boundaries of the mother country.

And taking into account all these considerations, it becomes the duty of the Developing countries design a legislative framework to ensure optimization of the economic and social benefits provided by foreign direct investment and restrict the practices associated with the environment.

Key words: The foreign direct investment, economic growth, Domestic investment, Economic openness.

مقدمة:

يعد النمو المتزايد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال التسعينات من القرن الماضي أحد أهم التغيرات الحديثة في الاقتصاد العالمي. فقد حققت هذه التدفقات معدلات نمو أسرع من تلك الخاصة بالتجارة الدولية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى الرغم من أن الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات كانت ومازالت إلى الدول المتقدمة، فقد شهدت الدول النامية زيادة حادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أراضيها منذ التسعينات حتى وصلت إلى 49% من إجمالي التدفقات العالمية خلال عام 2009م. هذه التغيرات أعادت إلى السطح بعض الأسئلة الموجودة في الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بتحديد العوامل التي تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة، والآثار المتوقعة لهذه الاستثمارات على هذه الاقتصاديات، وإن كان من المسلم به أن الاستثمار الأجنبي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تطوير الصناعة التصديرية لكن هذا لا يعني عدم وجوب مخاطر يحملها البلد المضيف سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية أن نقف على حالة الجزائر نظرا لحجم الاستثمارات الأجنبية التي شهدتها في السنوات الأخيرة نتيجة لحجم البرامج والمخططات التنموية من خلال معالجة الإشكالية التالية: ما هي انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وقصد تحليل هذه الإشكالية قسما هذه الورقة البحثية إلى قسمين محورين أساسيين هما:

1/- عموميات حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

2/- دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر:

1/ 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر استثمار ما استثمارا أجنبيا متى كان المستثمر - شخصا طبيعيا أو معنو يا - لا يتمتع بجنسية البلد المضيف للاستثمار، و إذا كان من السهل تحديد جنسية المستثمر إذا كان شخصا طبيعيا، فإنه من الصعب تحديدها إذا كان المستثمر شخصا معنويا كشرركات المساهمة وذلك أنه غالبا ما تتعدد جنسيات المساهمين في هذه الشركات، و يميل الاجتهاد القضائي إلى الأخذ والاعتداد بجنسية الشركة على حساب جنسيات المساهمين... و عليه فالمستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها.¹

كما يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه " تلك العملية التي تقوم من خلالها منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي بقصد المشاركة الفعلية وممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات".²

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً مختلفة، فقد يأخذ شكل إقامة شركة أو إعادة شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية، سواء أكانت الشركة تمثل فروعاً للإنتاج أو للتسويق أم للبيع أو لأي نوع من الأنشطة الإنتاجية أو الخدمية. وقد يتمثل هذا الاستثمار في عمليات دمج وامتلاك لشركات في بلدان مختلفة، كما قد تمتلك شركة أجنبية أصولاً في منشأة قائمة أصلاً بهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة، أو من أجل إنتاج سلع وخدمات جديدة، وقد يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في صورة مشروعات صناعية أو زراعية أو خدمية أو إنشائية أو تمويلية ...

1/2- مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في تحقيق فوائد ومنافع هامة للدول المستقبلية له، كما أن له آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول وهذا ما سنتطرق له فيما يلي:

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ-1- على مستوى الدولة المضيفة: هناك الكثير من المنافع والفوائد الاقتصادية الهامة التي يمكن للدول المضيفة الحصول عليها جراء استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر والتي من بينها³:

1. توفير مصدر متجدد للحصول على العملات أو رؤوس الأموال لتمويل برامج وخطط التنمية.
2. رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وذلك عن طريق قيام أفراد المجتمع بالمساهمة في مشروعات الاستثمار أو استحداث مشروعات جديدة مساندة للمشروعات الاستثمارية الأجنبية.
3. تسهيل حصول الدول المضيفة على التقنيات الحديثة والمطورة خاصة لبعض أنواع الصناعات.
4. تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب، حيث يقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.⁴
5. إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين مراكز البحث العلمي المحلية، مما يؤدي إلى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.
6. إضافة الاستثمارات الأجنبية إلى التكوين الرأسمالي لاقتصاديات البلاد النامية وتعويض نقص المدخرات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها .

7. دعم ميزان المدفوعات بالدول المضيفة، حيث أن الآثار الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة إيجابية وذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية)، هذا بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية بحكم اتصالاتها الدولية وخبرتها بشبكة الأسواق الدولية وكذا بفضل سمعة تلك

الشركات في الأسواق الدولية والمرتبطة باسمها وعلامتها التجارية، فإن تلك الشركات تتيح للدول المضيفة إمكانات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.

أ - 2 - على مستوى الدول المصدرة: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة له فيما يلي:⁵

1. استثمار الأموال عند معدل عائد اعلى من الاستثمار البديل المحلي.

2. احتكار التكنولوجيا .

3. استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة .

ب - عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر :

ب-1- على مستوى الدولة المضيفة : بالرغم من الدور الهام الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة من خلال استفادة تلك الدول من المزايا سالفه الذكر ، الا انه يواجه العديد من العيوب والمتمثلة في :⁶

1. غالبا ما يترتب على تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين باستيراد متطلبات الاستثمار من الخارج، خاصة في ظل عدم توافرها في السوق المحلي ، أو أنها ذات جودة اقل مقارنة بمشيلاتها من الخارج ويترتب على ما سبق زيادة فاتورة الواردات، وينعكس ذلك سلبا على الميزان التجاري خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات تفوق ما يضيفه الاستثمار الأجنبي إلى الصادرات، ويزداد الأثر سوءا في حالة قدرة المستثمرين الأجانب على تحويل أموالهم إلى الخارج ، الأمر الذي يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ككل.

2. قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من أن يشجع على مزيد من الاستثمارات المحلية وبالشكل الذي يحد من تأثيره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وتحدث المزاحمة بسبب تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر من السوق المحلي أو بسبب المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية بحيث يترتب على الحالة الأولى نقص المدخرات في السوق المحلي والتي تتجه إلى الاستثمارات المحلية، ويترتب على الحالة الثانية خروج بعض الشركات المحلية غير القادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، إذ أن خروج الشركات المحلية في الدول المضيفة غير القادرة على المنافسة يكون في صالح الدولة المضيفة خاصة في الأجل الطويل ، إذ أن ذلك قد يشجع الشركات الضعيفة على تحسين أوضاعها والدخول في حلبة الإنتاج مرة أخرى ويؤدي ذلك إلى مزيد من النمو الاقتصادي في الدول المضيفة .

3. يتوقف الدور الايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة (من خلال نقل التكنولوجيا المصاحبة له) على مدى ظروف وإمكانيات تلك الدول، مثل توافر بنية أساسية قوية تساعد على تطبيق التكنولوجيا الحديثة والنتيجة عن زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير ، كذلك نوعية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية مثل مدى توافر عمالة ماهرة ناجمة عن زيادة الإنفاق على رأس المال البشري ومن الملاحظ أن معظم الدول النامية تفتقر إلى تلك المقومات الأمر الذي يجعل تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر محدودا ، ليس ذلك فحسب بل إن تلك التكنولوجيا قد تكون محدودة ولا تتناسب مع ظروف الدول المضيفة، مما يؤدي إلى عدم استفادة الدول المضيفة الاستفادة المرجوة منها ، يترتب على ذلك عدم حدوث أو تضائل زيادة عوائد الإنتاجية في الشركات المحلية للدول المضيفة، بصفة خاصة في القطاعات التي تتسم بقدرات تكنولوجية ضعيفة ، وبالشكل الذي يعوق تلك الشركات من تعديل وتقبل التكنولوجيا الحديثة.

4. يرى البعض أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر سلبا على الموازنة العامة للدولة المضيفة بصفة خاصة في ظل قيام الدول المضيفة بتقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على أنشطة تلك الاستثمارات إذ تؤدي الإعفاءات السابقة إلى تآكل إيرادات الدولة الضريبية مما يؤثر سلبا على الموازنة العامة.

5. قد تؤدي زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة، وبصفة خاصة إذا تزايدت مبيعاتها السنوية عن مبيعات الشركات المحلية ، أو تحكمت الشركات الأجنبية في إحدى أو بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة، كذلك توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر ، والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية ولقد أكد الماركسيون الجدد وغيرهم مثل Hymer ذلك الرأي إذ وجد أن تركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، لقد تم تبرير ذلك باعتماد شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على استيراد متطلبات التصدير من الدول الأم ، وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير تلك المتطلبات الإنتاجية من الدول الأم.

6. تميز الشركات الأجنبية في الدول المضيفة بين العمالة الأجنبية ومثيلاهما في الدول المضيفة فيما يتعلق بالأجور إذ يمنح العاملون الأجانب أجورا عالية مقارنة بتلك الممنوحة لعمالة الدول المضيفة كما أن جزءا كبيرا من تلك الأجور يوجه إلى منتجات تلك الشركات وما ينطوي عليه من حدوث تغيير في النمط الاستهلاكي للدول المضيفة اتجاه المنتجات الوطنية، لقد أشارت إحدى الدراسات التي أجريت في هذا الإطار على بنوك الاستثمار والأعمال في مصر عام 1994 إلى أن اجر الموظف الأجنبي وصل إلى أكثر من ضعف اجر الموظف المصري في تلك البنوك وحوالي ثلاثة أمثاله في البنوك المشتركة.

7. هناك انتقادا آخر ويتمثل في تركيز الاستثمار الأجنبي المباشر (أحيانا) في بعض الصناعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة ، تلك الصناعات التي يتطلب إقامتها في الدول المتقدمة (الدول الأم) إنفاق تكاليف عالية للمحافظة على البيئة المقارنة بالدول النامية ، مثل صناعات الكيماوية ، المنسوجات ، الصلب ، الاسمنت والسيراميك.

ب-2- على مستوى الدولة المضيفة : تمثل أهم عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة فيما يلي⁷ :

1. حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.

2. تصدير فرص العمل.

3. التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المحور الثاني: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر:

1/- عرض بعض الدراسات السابقة : وفقا للدراسات السابقة من التحليل النظري والتجريبي للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، وجدنا أن هناك العديد من النماذج التي درست تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي. قمنا باختيار نموذج يعتمد على توافر البيانات الإلكترونية لكل متغير في النموذج، تحقيقا لهذه الغاية فخصوصية نموذجنا مستوحاة قبل العديد من الأعمال 8 والدراسات 9 السابقة 10 (BOUKLIA R. H. et ZATLA N. . (2001,), ALAYA M. (2004), ALAYA M. et al. . (2009), Enisan A/ (2004), Soltani H. et Ochi A. (2012), Najia Saqib et al.(2013) , Nuzhat F. (2009), ZENASNI S. et BENHABIB A. (2013)).

يتكون النموذج من خمسة متغيرات: الناتج المحلي الإجمالي للفرد (le PIB) من حيث القيمة الحقيقية كمتغير تابع، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتضخم والانفتاح التجاري كمتغيرات تفسيرية. مع افتراض وجود علاقة خطية بين المتغيرات ، والنموذج هو كالتالي :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 IDE_t + \alpha_2 IVD_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 DO_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (1)$$

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالأسعار الثابتة : Y

الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : IDE

الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي : ID

التضخم : INF

درجة الانفتاح : DO

بالرجوع إلى دراسة (Najia Saqib et al.(2013) نقوم بتبرير اختيار المتغيرات والعلامات المتوقعة كما يلي :

• الناتج المحلي الإجمالي للفرد: لدينا المتغير التابع في هذه الحالة هو الأداء الاقتصادي لهذا نقوم باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد، وجدنا في الدراسات السابقة لكل من (Roubini et Sala-i-Martin 1992], et King et Levine, 1993) أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد يستخدم كمؤشر على النمو الاقتصادي، والسبب الآخر لاستخدام الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد هو دمج تأثير السكان.

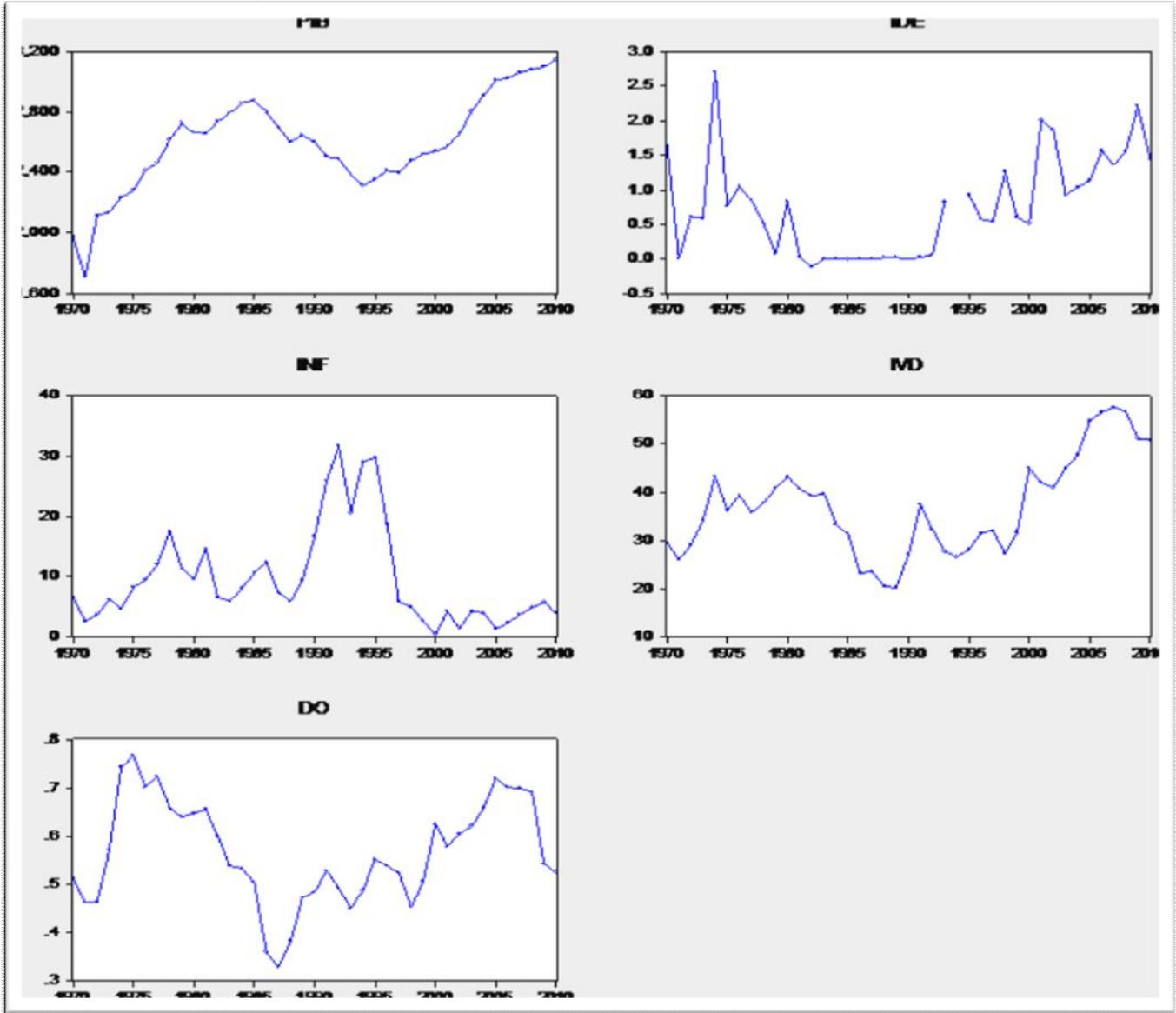
• الاستثمار الأجنبي المباشر للفرد الواحد: الاستثمار الأجنبي المباشر هو أمر ضروري للنمو الاقتصادي (Kowalski, 2000). إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار ضارة على المدى الطويل على النمو الاقتصادي (Kogid et al, 2010; Tsai 1994)، ويرى (Tsai 1994) أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مشجع للنمو الاقتصادي في البلدان النامية، حيث أنه يوفر رأس المال الخارجي والتكنولوجيا المتقدمة للاقتصاد الذي يعمل كمحرك للنمو الاقتصادي .

• التضخم: يرى Kowalski (2000) أن التضخم يشير إلى استقرار السياسة الاقتصادية للبلد ويعكس انغلاقها أيضا، ووفقا للدراسة فإن هناك علاقة عكسية بين التضخم والنمو.

• درجة انفتاح الاقتصاد: اعتبر الانفتاح الاقتصادي واحدا من المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي، وقد استخدم على نطاق واسع لتحرير التجارة، سوف نقوم باستخدام مجموع الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير لمؤشر الانفتاح الاقتصادي

2/- المعطيات الإحصائية للدراسة التجريبية : نود تطبيق المعادلة (1) في حالة الاقتصاد الجزائري على عينة من البيانات السنوية التي تغطي الفترة من 1970 - 2012، البيانات محصلة من الإحصائيات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، و CNUCED . تجدر الإشارة إلى أن ثلاث سنوات للاستثمار الأجنبي المباشر المفقودة (92 و 93 و 94) قدرت من خلال طريقة المتوسط . وفيما يلي الرسوم البيانية للمتغيرات الخمسة (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، والتضخم والانفتاح الاقتصادي)، وهي تظهر اتجاه كل متغير.

شكل رقم 01 : تطور متغيرات الدراسة (1970-2012)



$1/2$ - اختبار جذر الوحدة: يتم تحديد قيمة p من التأخير إما عن طريق استخدام وظيفة الارتباط الذاتي الجزئي، أو باستخدام الإحصائية بوكس بيرس أو باستخدام معايير Akaike (AIC) حيث شوارتز (BIC).

في دراستنا نقوم بتطبيق اختبار ADF، ونقوم بتحديد قيمة التأخر باستخدام وظيفة الارتباط الذاتي الجزئي، سمح لنا الحصول على تأخير لجميع المتغيرات، بعد تحديد تأخير لكل متغير، اعتمدنا استراتيجية تسلسل اختبار ADF لدراسة استقرارية متغيرات الدراسة، والجدول رقم 01 أدناه التالي يلخص ذلك:

الجدول رقم 01 : اختبار Dickey –Fuller augmenté

Variabes	Nombre de retard	ADF	Ordre d'intégration
Y_t	1	1,63	I(1)
dY_t	1	-3,18	I(0)
IDE_t	1	-0,83	I(1)
$dIDE_t$	1	-9,94	I(0)
INF_t	1	-1,28	I(1)
$dINF_t$	1		
DO_t	1	-5,82	I(0)
		-0,31	I(1)
dDO_t			
IVD_t	1	-4,82	I(0)
	1	0,34	I(1)
$dIVD_t$	1	-5,69	I(0)

قراءة وتحليل : من خلال مقارنة القيم المحسوبة من ADF (الجدول 01) مع القيمة الحرجة من ADF لمستوى الدلالة 5% قبول فرضية العدم للمتغيرات غير الثابتة على مستوى (الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتضخم والتجارة الانفتاح). وعلى العكس نجد أنه يتم رفض فرضية العدم لنفس المتغيرات في الفروق الأولى.

اختبارات التكامل المشترك : من أجل علاقة طويلة الأمد بين عدة متغيرات، يجب توفر شرطين :

1- يجب أن تكون المتغيرات غير ثابتة ومتكاملة من نفس العلاقة .

2- يجب أن ترتبط اتجاهاتها العشوائية.

وبالتالي فإن الاختبارات ADF تشير إلى وجود علاقة التكامل المشترك بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتضخم والانفتاح التجاري. للتحقيق في وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج، نقوم بتطبيق طريقتين:

- الطريقة العامة لاحتمال الأقصى (Johansen et Juselius, 1991 ; Johansen, 1988, 1990).

- طريقة الخطوتين ل Engle et Granger (1978) .

تطبيق اختبار جوهانسن : اختبار التتبع لجوهانسن يمكننا من الكشف على عدد من العوامل المتكاملة، فرضيات هذا الاختبار هي كما يلي:

H_0 : هناك العديد من العوامل r متكاملة

H_1 : هناك ما لا يقل عن عدد r من العوامل المتكاملة

نقبل H_0 إذا كانت إحصائيات التتبع أقل من القيم الحرجة عند مستوى الدلالة $\alpha\%$ ، وعلى العكس نرفض H_0 في الحالات المخالفة. ينطبق هذا الاختبار على حالات التتابع أو التسلسل لـ $r=0$ إلى $r=k-1$.

جدول 02. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن :

Valeurs propres	Likelihood ratio (trace statistique)	Valeur critique	Hypothèse sur le nombre de EC
0,74	48,97	33,87	Aucune
0,50	25,06	27,58	Au moins un
0,42	20,16	21,13	Au moins deux
0,29	12,43	14,26	Au moins trois
0,01	0,45	3,84	Au moins quatre

قمنا أولاً باختبار فرضية أين عدد العوامل المتكاملة يساوي الصفر ($r=0$) (العمود Likelihood ratio ، الجدول 02)، نلاحظ أن إحصائية التتبع لـ ($r=0$) (48.97) أكبر من القيمة الحرجة ذات الإحصائية (33.87) وهو ما يقودنا إلى رفض الفرضية.

قمنا ثانياً باختبار الفرضية القائلة بأن عدد العوامل المتكاملة يساوي بدقة إلى 1 ($r=1$) ذات الإحصائية (25.06) وهي أقل من القيمة الحرجة (27.58)، وهو ما يقودنا بالتالي إلى قبول الفرضية . اختبار التتبع لجوهانسن يمكننا من استنتاج أن هناك علاقة تكامل بين المتغيرات الخمسة .

تقدير نموذج ECM : بعد دراسة السكون في السلسلة، والتكامل المشترك بين المتغيرات، ننتقل إلى مرحلة تقدير معاملات النموذج. ومع ذلك، قبل هذه الخطوة، ونحن بحاجة للتحقق من أن علاقة التكامل المشترك هي مالة للنمو الاقتصادي، وبالتالي المتغيرات الخارجية الأخرى ضعيفة. تحقيقاً لهذه الغاية أجرينا اختباراً خارجياً بسيطاً انطلاقاً من تقدير نموذج VECM باستخدام طريقة جوهانسن. هذا الاختبار يقاس من خلال معامل التكيف المرتبط للمتغيرات المتكاملة . من جدول VECM نجد أن معايير التكيف المرتبط للمتغيرات المتكاملة (سرعة التكيف) ليست كبيرة، باستثناء الثاني والرابع، وهذا يسمح لنا أن نقول أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح هي متغيرات ضعيفة خارجياً مقارنة بمتغيرات الاستثمار المحلي والتضخم، إذن لا يمكن بالتالي القول بأن المعادلة (1) المذكورة أعلاه هي معادلة النمو الاقتصادي.

إذن الطريقة البسيطة لتقدير العلاقة على المدى الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والتضخم والانفتاح الاقتصادي هي تطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) للانحدار التالية :

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 IDE_t + \alpha_2 IVD_t + \alpha_3 INF_t + \alpha_4 DO_t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots(2)$$

$\alpha_0, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$ معاملات على المدى الطويل

إن دراسة العلاقة على المدى القصير من خلال ECM، يسمح لنا بتحليل ناحية سرعة تقارب سعر الصرف الحقيقي إلى مستوى توازنها على المدى الطويل، وكذلك مساهمة الأساسية لديناميكية المدى القصير. هذا يقودنا إلى اختبار أهمية المعلمات المعادلة التالية على المدى القصير:

$$\Delta Y_t = \phi z_{t-1} + \sum_{i=0}^p a_i \Delta IDE_{t-i} + \sum_{i=0}^p b_i \Delta IVD_{t-i} + \sum_{i=0}^p c_i \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^p d_i \Delta DO_{t-i} + \varepsilon_t$$

مع

$$Z_{t-1} = Y_{t-1} - (2223,77 - 123,13 IDE_t + 36,93 IVD_t + 2,077 INF_t - 1624,88 DO_t)$$

حيث Z_{t-1} تعبر عن بقايا من علاقة التكامل .

نمذجة النمو الاقتصادي على أساس مخلفات الفترة السابقة من النمو الاقتصادي المتأخر لفترة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ودرجة الانفتاح الاقتصادي الان، والتضخم والاستثمار المحلي. معادلة نموذج ECM بواسطة نهج Granger هي كما يلي :

$$\Delta Y_t = 42,23 + 0,007 e_{t-1} - 0,14 \Delta Y_{t-1} - 7,23 \Delta IDE_t + 4,63 \Delta IVD_t + 0,67 \Delta INF_t - 77,88 \Delta DO_t + \varepsilon_t$$

نجد أن معامل الارتباط له قوة استعادة إيجابية (0.007) ولا تختلف كثيرا عن الصفر على عتبة الإحصائية 5% (معامل t de student هو أقل من القيمة الجدولة) وبالتالي فهو ليس آلية لتصحيح الخطأ. تتأكد النتيجة إذا قدرنا نموذجاً بواسطة طريقة جوهانسن. هذا يبين لنا أن مسار النمو الاقتصادي سلسلة لا تتلاقى على المدى الطويل.

نجد من خلال جدول ECM وفقاً لطريقة Granger أن جميع معاملات المتغيرات التي تفسر النمو الاقتصادي ليست كبيرة، إذن يمكننا القول أنه ليس هناك علاقة على المدى القصير بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي، والتضخم، والانفتاح الاقتصادي. وتؤكد هذه النتيجة أيضاً باستخدام طريقة جوهانسن.

نقوم بإثبات المعادلة الإحصائية على المدى الطويل التي حصلنا عليها باستخدام MCO :

$$Y_t = 2223,77 - 123,13 IDE_t + 36,39 IVD_t + 2,077 INF_t - 1624,88 DO_t$$

نرى من خلال الجدول رقم 1 أن جميع معاملات المعادلة هي ذات دلالة إحصائية عند 5% باستثناء التضخم، كما ان علامات المعاملات المحصلة تتوافق مع النظرية الاقتصادية .

خاتمة : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، لتحقيق هذا استخدمنا نموذجاً ECM: دراسة الاستقرار، التكامل المشترك، وتقدير نموذج ECM. أظهر اختبار الاستقرار أن كافة المتغيرات ليست ثابتة، وكان لابد من التمييز بين أن تكون ثابتة ولكنها جمعها لها أهمية .

الدراسة التطبيقية مكنتنا من أن نرى أن جميع معاملات المعادلة الإحصائية للنموذج لدينا هي ذات دلالة إحصائية عند 5٪، باستثناء التضخم وعلامات معاملات الحصول تتوافق مع النظرية الاقتصادية:

- متغير الاستثمار الأجنبي المباشر لديه علامة سلبية (التأثير المتوقع سلبي)، وهذا يسمح لنا أن نقول أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار سلبية طويلة الأجل على النمو الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع النتيجة التي تم العثور عليها من قبل (Kogid et al, 2010) و Tsai (1994) .
- درجة الانفتاح الاقتصادي المحصلة في نموذجنا تعبر عن حصة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي على النمو الاقتصادي وبمستوى كبير بسبب قوة الواردات مقارنة بالصادرات .
- الاستثمار المحلي له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، وهي النتيجة التي تتوافق مع ما تم العثور عليه من قبل (Kogid et al, 2010); Amjad & Khan, (2004) et Baroo, (1996)
- التضخم له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي الذي يعكس وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم. وهذا يقودنا إلى إهمال التضخم في نموذجنا .

هوامش الورقة البحثية :

- ¹ - عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 - 2005، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص النقود والمالية، جامعة الجزائر، ص 48 .
- ² - د. صفوت عبد السلام عوض الله، منظمة التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة لاتفاق الترميز (TRIMs) على تطور حركة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية- ، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، ص 1769 .
- ³ - عبد السلام أبو قحف ، إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مكتبة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، مصر ، 2001 ، الطبعة الأولى ، ص 411 .
- ⁴ - بندر بن سالم الزهراني ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، مذكرة ماجستير ، جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية 2004 ، ص 22 .
- ⁵ - زياد محمد عرفات أبو ليلي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و المستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن ، 2003 ، ص 16 .
- ⁶ - زرقين سورية، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008/2007، ص 07 .

⁷ - أميرة حسب الله محمد ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي الغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية، مصر ، 2005/2004، ص ص 26، 27 .

⁸ - BOUKLIA R. H. et ZATLA N. (2001) : L'investissement direct étranger dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Forum Euro-méditerranéen des instituts économiques (FEMISE).

⁹ - ALAYA M. (2004) : Investissement direct étranger et croissance économique : une estimation a partir d'un modèle structurel pour les pays de la rive sud de la méditerranée, Développement Institutions et Analyse de Long terme (DIAL)

¹⁰ - ALAYA M., NICET-CHENAF D. et ROUGIER E. (2009) : A quelles conditions les IDE stimulent-ils la croissance ? IDE, croissance et catalyseurs dans les pays méditerranéens, Mondes en développement Vol.37-2009/4-n°148, pp 119-138